

1 الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

شركة المهـا لتسويق المنتجات النفطية ش م ع ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مسجلة بموجب القوانين التجارية في لـطنة عُـمان وهي تعمل بصفة لـانة في مجال تسويق وتوزيع المنتجات النفطية. إن عنوان الشركة المسجل هو صندوق بريد 57، رمز بريدي 116، ميناء الفحل، لـطنة عُـمان.

2 أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الرئيسية**(أ) فقرة الالتزام**

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لما يلي:

- معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحـابة الدولية (المجلس)
- وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُـمان
- ومتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1974 وتعديلاته

(ب) أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. هذه هي المجموعة الأولى من البيانات المالية السنوية التي طبق فيها المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 15. تم وصف التغييرات في السـاات المحـابة المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية 9 والمعايير الدولية للتقارير المالية 15 في الملاحظة 3.1.

(ج) العملة المستخدمة

تم عرض التقارير المالية بالريال العـماني (ألف ريال عـماني)، وهي أيضاً العملة الوظيفية للشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المقدمة إلى أقرب ألف ما لم يذكر غير ذلك.

(د) الأحكام والتقدير

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة القيام بإجراء أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السـاات والمبالغ المقرر عنها للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات على نحو مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحـابة في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات إذا كان التعديل يؤثر في هذه الفترة فقط أو تثبت التعديلات في الفترة الحالية وأية فترات مستقبلية إذا أثر التعديل في كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية. وعلى وجه الخصوص فإن التقديرات التي تحتوي على شكوك وأحكام ذات تأثير كبير على القوائم المالية فقد تم توضيحها في الإيضاح 27.

3 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية**3.1 المعايير الصادرة والمطبقة**

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، قامت الشركة بتطبيق كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس المعايير المحـابة الدولية (المجلس) ولجنة التفسيرات الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) التابعة للمجلس والتي تتعلق بعمليات الشركة والتي أصبحت حيز التنفيذ منذ 01 يناير 2018:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية
- المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 (تعديلات) تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأهم
- معيار المحـابة الدولي رقم 40 (تعديلات) تحويلات العقار الاـتثماري
- التـحـينات الدولية نوية على معايير المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 - 2016 الدورة
- معيار التـقـيرات الدولية رقم (22) - معاملات العملات الأجنبية والنظر المتقدم
- تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية (1) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومعيار المحـابة الدولي (28) الاـتثمارات في شـاات المشاركة والمشاركة المشـتـاة.

3 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تابع)

لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات أية تغييرات رئيسية في السياسات المحاسبية للشركة باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "إيرادات العقود المبرمة مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" والتي نذكر تأثيرها فيما يلي:

المعيار الدولي رقم 9 "الأدوات المالية"

تبنت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية الصادر في يوليو ٢٠١٤ بالتطبيق المبدئي له في ١ يناير ٢٠١٨. أحدثت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تغييرا كبيرا من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يقدم المعيار الجديد تغييرات جوهرية على المحاسبة الخاصة بالأصول المالية وبعض جوانب المحاسبة الخاصة بالالتزامات المالية. فيما يلي تلخيص للتغييرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للشركة الناتجة عن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 :

(أ) تصنيف الأصول المالية

لتحديد فئة التصنيف والقياس ، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تقييم جميع الأصول المالية ، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات ، على أساس الجمع بين نموذج أعمال الكيان لإدارة الأصول وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. تم تبديل كل من قياس المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 للموجودات المالية (القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) ، وبلغ متوفرة للبيع (AFS) ، وثمرات محتفظ به حتى الإحقيق ، والتكلفة المطفأة بما يلي:

- (1) الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- (2) الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- (3) الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

(1) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا توفى الشرطين التاليين ولا يتم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- (أ) يحتفظ بالأصل ضمن "نموذج العمل" الذي يتمثل هدفه في الاحتفاظ بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية
- (ب) الشروط التعاقدية للأصل المالي تؤدي في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي هي مجرد مدفوعات أصلية ومتحولة (SPPI) على المبلغ الأصلي غير المسدد.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه. إضافة إلى ذلك ، يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم إثبات دخل التمويل ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من الإلتزامات في الربح أو الخسارة.

(أ) تقييم نموذج العمل

تحدد الشركة نموذج أعمالها على المستوى الذي يعيد بشكل أفضل كيفية إدارة الشركة للأصول المالية لتحقيق هدفها التجاري. لا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة ، ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيف يتم تقييم أداء نموذج العمل والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بهما
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج التجاري) ، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها هذه المخاطر
- كيف يتم تعويض مديري الأعمال التجارية (على سبيل المثال ، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على المبالغ النقدية التعاقدية المجمعة). ويعتبر التكرار المتوقع وقيمة وتوقيت المبيعات جوانب مهمة أيضاً في تقييم الشركة.

(1) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (تابع)

يعتمد تقييم نموذج العمل على إيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع إيناريوهات "الحالة الأولى" أو "حالة الإجهاد" في الاعتبار. إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الأصول المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا، ولكنها تتضمن هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية حديثة الإنشاء أو الأصول المشتراة حديثاً للمضي قدماً.

(ب) اختبار المدفوعات من الأصل والربح (SPPI)

كخطوة ثانية في عملية التصنيف، تقوم الشركة بتقييم الشروط التعاقدية للأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تفي باختبار SPPI. "الأصل" لغرض هذا الاختبار يتم تحديده كقيمة عادلة للموجودات المالية عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على إيل المثال، إذا كان هناك تسديد لمبلغ الأصل أو إطفاء الدفعة / الخصم).

عادة ما تكون أكثر العناصر أهمية في عملية الإقراض هي الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. للقيام بتقييم SPPI، تقوم الشركة بتطبيق الحكم وتعتبر العوامل ذات الصلة مثل العملة التي يتم بها تحديد الأصل المالي، والفترة التي يتم تعيين معدل الربح لها.

في المقابل، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تفرض أكثر من مجرد الحد الأدنى من المخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض إلى تدفقات نقدية تعاقدية تمثل فقط مدفوعات رأس المال والمدفوعات على المبلغ غير المسدد. في مثل هذه الحالات، يجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(2) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI):

(أ) أدوات الديون في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم الشركة بتطبيق الفئة الجديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الخاص بأدوات الدين المقاسة في FVOCI عند تيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بأدوات الدين ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- الشروط التعاقدية للأصول المالية تفي باختبار SPPI.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVOCI مع الأخذ بالاعتبار الأرباح والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم تقييم إيرادات تمويل وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي وخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. عند التباعد، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها إبقاً في قائمة الدخل الشامل الآخر تتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

(ب) أدوات حقوق الملكية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVOCI

عند الإدراج المبدئي، يمكن أن تختار الشركة تصنيف إثماراتها في حقوق الملكية بشكل غير قابل للنقض كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب المعيار المحلبي الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض وغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذه التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يوجد لدى الشركة أدوات حقوق ملكية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

(3) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)

تشتمل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة أو أصول مالية مصنفة عند الإدراج المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الأصول المالية المطلوبة إلزامياً قيها بالقيمة العادلة. يتم تصنيف الأصول المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم الحصول عليها لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. كما يتم تصنيف المشتقات، بما في ذلك المشتقات الضمنية المنفصلة، على أنها محتفظ بها للمتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تحوط فعالة.

يتم تصنيف وقياس الأصول المالية ذات التدفقات النقدية التي لا تعتبر مدفوعات أصل المبلغ والفوائد فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، بغض النظر عن نموذج الاعمال. بغض النظر عن معايير أدوات الدين التي يتم تصنيفها بالتكلفة المشفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو موضح اعلاه، يمكن تصنيف أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإدراج المبدئي إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير من عدم مطابقة محلـبـية.

تدرج الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة مع إدراج صافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. لا يوجد لدى الشركة أي من تلك الأدوات.

ب) إنخفاض قيمة الأصول المالية (طبق في 2018 فقط)

لقد أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9 إلى تغيير جوهري في محلـبـية الشركة لخسائر انخفاض القيمة للأصول المالية عن طريق تبادل منهج الخسارة المتكبدة في معيار المحـلـبـية الدولي رقم 39 مع نهج الخسارة المتوقعة للانتمان. يتطلب معيار التقرير المالي الدولي 9 من الشركة أن تقوم بتسجيل مخصص الخسارة المتوقعة للانتمان لجميع الأصول المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. قامت الشركة بتطبيق النهج المبسط للمعيار وحسبت الخسارة المتوقعة للانتمان على أساس أعمار خسائر الانتمان المتوقعة. قامت الشركة بتكوين مخصص مصفوف تستند إلى تجربة خسارة الانتمان التاريخية للشركة كما تم تعديله لعوامل تشغيلية.

تستند الخسارة المتوقعة للانتمان على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحملها. ثم يتم خصم النقص عند تقريب عمر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل.

تعتبر الشركة أصلاً مالياً في حالة التخلف عن إداد الدين عندما تتأخر الدفعة التعاقدية عن السداد مدة 180 يوماً. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تنتظر الشركة أيضاً في أن الأصل المالي قد يكون في حالة تخلف عن السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل قبل أخذ أي تغييرات أنتمانية تحتفظ بها الشركة في الاعتبار.

ج) محاسبة التحوط

بما أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لا يغير المبادئ العامة لكيفية قيام الكيان بحساب تحوطات فعالة. ليس لدى الشركة أدوات تحوط.

د) الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحـلـبـية الناتجة عن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9 بأثر رجعي، بلـثـثناء ما هو موضح فيما يلي:

أ) لم يتم إعادة بيان فترات المقارنة. يتم إثبات الفروق في القيم الدفترية للأصول المالية الناتجة عن تبني معيار التقرير المالي الدولي 9 في الأرباح المحتفظ بها واحتياطي القيمة العادلة كما في يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المقدمة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات معيار التقرير المالي الدولي 9 وبالتالي فهي غير قابلة للمقارنة للمعلومات المقدمة لسنة 2018 بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9.

ب) تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق الأولي:

- تحديد نموذج الاعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بأصول مالية.

- تصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الأصول المالية وفقاً لقياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تأثير تبني معيار التقرير المالي الدولي 9

لقد أدى تأثير هذا التغيير في السياسات المحـلـبـية كما في 1 يناير 2018 إلى تخفيض الأرباح المحتفظ بها 4.119 مليون ريال عماني كما يلي:

الأرباح المحتفظ بها	
ألف ريال عماني	
65 590	رصيد الإقفال بموجب معيار المحـلـبـية الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 (إيضاح 10)
(4 119)	التأثير على إدراج خسائر الانتمان المتوقعة على المديونيات التجارية:
	خسائر الانتمان المتوقعة بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9 للمديونيات التجارية بالتكلفة المطفأة
(4 119)	إجمالي التعديل الانتقالي من تبني معيار التقرير المالي الدولي 9 كما في 1 يناير 2018
61,471	الرصيد الافتتاحي المعدل بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9 كما في 1 يناير 2018

تصنيف الأصول المالية في تاريخ التطبيق المبدي لمعيار التقرير المالي الدولي 9

يوضح الجدول التالي مطابقة فئات القياس الأصلية والقيمة الدفترية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي 39 وفئات القياس الجديدة بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9 للأصول المالية للشركة كما في 1 يناير 2018.

التصنيف الأصلي (معيار المحاسبة الدولي 39)	التصنيف الجديد (معيار التقرير المالي الدولي 9)	القيمة الدفترية الأصلية	إعادة قياس خسائر الانتماء المتوقعة	إعادة قياس	القيمة الدفترية الجديدة
ألف ر ع	ألف ر ع	ألف ر ع	ألف ر ع	ألف ر ع	ألف ر ع
الأصول المالية					
أرصدة بنكية ونقدية	قروض ومديونيات	30 626	-	-	30 626
(إيضاح 11)					
مديونيات تجارية وأخرى	القروض والمديونيات	68 208	(4 119)	-	64 089
(إيضاح 10)					
إجمالي الأصول المالية		98 834	(4 119)	-	94 715

إن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 9 لم ينتج عنه أي تغيير في تصنيف أو قياس المطلوبات المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 وهو ☐اري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 نموذجاً واحداً شاملاً للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء ويحل محل إرشادات الإيرادات الحالية، والتي توجد حالياً عبر عدة معايير والتفسيرات في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد وضعت نموذجاً جديداً للخطوة يسري على الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، يتم الاعتراف بالإيرادات بمبلغ يعيد النظر في الاعتبار الذي تتوقع الجهة تحقيقه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. إن اعتماد الشركة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 15 بموجب الألوب ☐ا تعرضي المعدل كان له الأثر أدناه على البيانات المالية للشركة.

التأثير الانتقالي على التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 15:

مدن لأصول العقد	مدن لتكاليف العقد	دائن لدمم مدينة أخرى	مدن / (دائن) إلى الأرباح المحتجزة
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
149	-	(272)	(123)
311	-	(296)	15
334	-	(189)	145
-	186	(186)	-
794	186	(943)	37

عقد:

وزارة الدفع-عقد

وزارة الدفع- ☐لاح الجو المصنعهوزارة الدفع- ☐لاح الجو أدم

مواصلات

(3.2) المعايير الصادرة ولكن ليست فعالة - عد

تم إصدار المعايير والتعديلات الجديدة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي قد تؤثر على البيانات المالية للشركة ولكنها ليست إلزامية بعد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16
- معايير التمويل الدولية للتأمين الصحي 17
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: مزايا الدفع المبقة مع تعويض - لبي
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 والمعيار المحاسبى الدولي رقم 28: بيع أو مساهمة الأصول بين المستمر والمشارك أو المشروع المشترك
- تعديلات على المعيار المحاسبى الدولي رقم (19): تعديل الخطة أو التقيد أو التوبة
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28: المصالح طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
- دورة التحسينات السنوية 2015-2017 (صدرت في ديسمبر 2017)
- لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 3 مجموعات الأعمال
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 11 الترتيبات المشتركة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 23 تكاليف الاقتراض
- معيار المحاسبة الدولي 12 ضريبة الدخل

لا تتوقع الإدارة أن اعتماد المعايير الجديدة والمعدلة المذكورة أعلاه والتفسير وفقاً للمعيار يكون له تأثيراً كبيراً على البيانات المالية للشركة، بل تناء المعايير الدولية للإبلاغ المالي 16 "عقود الإيجار" التي يتم شرح آثارها على البيانات المالية للشركة أدناه.

معيار التقرير المالي الدولي 16 عقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالي الدولي 16 عقود الإيجار الذي يتطلب من المستأجرين إدراج الموجودات والمطلوبات لمعظم عقود الإيجار. يشمل الإيجار إعفاءين من إعفاءات الإدراج للمستأجرين - عقود إيجار للأصول "ذات القيمة المنخفضة" (مثل الحواسب الشخصية) وعقود إيجار قصيرة الأجل (أي عقود إيجار ذات مدة إيجار مدتها 16 شهراً أو أقل). بالنسبة للمؤجرين، يوجد هناك تغيير طفيف في المحاسبة الحالية في معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار. تقوم الشركة بأجراء تقييم مفصل في المستقبل لتحديد المدى. يصبح المعيار الجديد ياري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يسمح بالتطبيق المبكر، شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد، معيار التقرير المالي الدولي 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء، أو يتم تطبيقه في ذات تاريخ معيار التقرير المالي الدولي 16. يمكن للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار بل تخدام إما النهج بأثر رجعي بالكامل أو بأثر رجعي معدل. تسمح أحكام الانتقال في المعيار ببعض الإعفاءات. يطلب معيار التقرير المالي الدولي 16 أيضاً من المستأجرين والمؤجرين أن يقوموا بإفصاحات أكثر شمولاً عن معيار المحاسبة الدولي 17. بينما الشركة في صدد تقديم تأثير التطبيق المبدي. تعتقد الإدارة أن التأثير الأكثر أهمية هو أن الشركة تحتاج إلى الاعتراف بحق الأصول المستخدمة والتزام التأجير للأراضي التي يتم بناء مخازنها ومكاتبها ومرافق تخزينها، التي يتم التعامل معه حالياً كعقد إيجار تشغيلي. ويعني هذا أن طبيعة مصروفات الفائدة.

(4) معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

السياسات المحاسبية الرئيسية التي طبقتها الشركة هي كالآتي:

(4.1) الإيرادات (طبقت من 1 يناير 2018)

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في تصنيع وبيع الوقود ومواد التشحيم والمنتجات البترولية.

يتم إثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس الاعتبار الذي تتوقع الشركة تحقيقه مقابل تلك السلع أو الخدمات. لقد تنتجت الشركة بشكل عام أن الشركة هي الرئيسية في ترتيبات إيراداتها لأنها عادة ما تتحكم في السلع أو الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

بيع الوقود وزيوت التشحيم والمنتجات البترولية

يتم إثبات الإيرادات من بيع الوقود ومواد التشحيم والمنتجات البترولية في الوقت الذي يتم فيه تحويل السيطرة على الأصل إلى العميل، بشكل عام عند تسليم المنتجات. شروط الائتمان العادية هي 30 إلى 90 يوماً عند التسليم / الإلتزام.

تعتبر الشركة ما إذا كانت هناك وعود أخرى في العقد تمثل التزامات أداء منفصلة والتي يجب تخصيص جزء من المعاملة لها. عند تحديد عمر الصفة لبيع المنتجات، تأخذ الشركة في الاعتبار تأثيرات متغيرة.

حجم الخصم

تقدم الشركة تخفيضات في حجم التداول لبعض العملاء بمجرد أن تتجاوز كمية المنتجات المشتراة خلال الفترة الحد المعين في العقد. يتم خصم الحسومات مقابل المبالغ المستحقة من قبل العميل. لتقدير التقدير المتغير للخصومات المتوقعة المستقبلية، تطبق الشركة طريقة المبلغ الأكثر احتمالاً للعقود مع وحدة تخزين واحدة.

□ وف يحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات تسجيل الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويعمل من 1 يناير 2018.

(4.2) الإيجارات

يتم تصنيف الإيجارات التي يحتفظ المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومنافع الملكية كإيجارات تشغيلية. يتم إدراج المدفوعات تحت الإيجارات التشغيلية (صافية من الحوافز المستلمة من المؤجر) في بيان الدخل الشامل على □ اس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم احتساب إيرادات التأجير الناتجة من التأجير التشغيلي على □ اس القسط الثابت على مدى شروط عقد التأجير التشغيلي ويتم إدراجها كإيراد في قائمة الدخل الشامل.

(4.3) منافع الموظفين

يتم إدراج المساهمة في خطة مساهمات التقاعد التابعة لحكومة □ لطنة عمان المحددة للموظفين العمانيين كمصروف في قائمة الدخل الشامل عند تكبدها وفقاً لقواعد برنامج التأمينات الاجتماعية العماني.

يتم تكوين مخصص لمنافع نهاية الخدمة للموظفين غير العمانيين وهي خطة منافع تقاعد محددة وغير ممولة وفقاً لقانون العمل العماني وعلى □ اس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو أنهيت خدمات جميع أولئك الموظفين في تاريخ قائمة المركز المالي.

(4.4) المعاملات □ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى العملة العملية للشركة ب□ عار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية في تاريخ قائمة المركز المالي إلى العملة العملية للشركة ب□ عار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. أرباح وخسائر فروق العملة من البنود المالية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة العملية في بداية الفترة بعد تسويتها بمعدل الفائدة الفعلي والمدفوعات خلال الفترة والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. يتم إثبات فروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الشامل.

(4.5) توزيعات الأرباح

يصدر مجلس الإدارة توصية بتوزيعات الأرباح وهو ما يخضع لموافقة المساهمين عند انعقاد الجمعية العامة السنوية. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة التي يعلن فيها عن تلك التوزيعات.

(4.6) تكاليف وإيرادات التمويل

تتضمن تكاليف التمويل الفائدة المستحقة الدفع عن القروض وأرباح وخسائر فروق العملات الأجنبية. تتضمن إيرادات التمويل الفوائد المستحقة التحصيل من الأموال المستثمرة. يتم إدراج إيرادات التمويل في قائمة الدخل الشامل عند □ تحققها مع الأخذ في الاعتبار العائد الحقيقي على الأصل. يتم إدراج مصروفات التمويل في قائمة الدخل الشامل عند □ تحققها ب□ تخدام طريقة معدل الفائدة الحقيقي.

(4.7) ضريبة الدخل

ضريبة حالية

تتكون ضريبة الدخل من ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم إدراج ضريبة الدخل في قائمة الدخل الشامل فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببند يتم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية ففي هذه الحالة يتم إدراجها في حقوق الملكية.

الضريبة الحالية هي الضريبة المستحقة الدفع على الإيراد الخاضع للضريبة للفترة ب□ تخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو تلك المطبقة بشكل □ □ في تاريخ قائمة المركز المالي وأية تعديلات على ضرائب الدخل المستحقة عن □ نوات □ ابقة.

ضريبة مؤجلة

يتم تكوين مخصص الضريبة المؤجلة بـ استخدام طريقة الالتزام للفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. تركز قيمة مخصص الضريبة المؤجلة على الطريقة المتوقعة التي يمكن بها تحقق أو عدم تحقق القيمة الدفترية للأصول والالتزامات بـ استخدام المعدلات الضريبية المطبقة أو تلك المطبقة بشكل أو بـ في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة كأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل معه توافر أرباح ضريبية مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن في مقابلها بـ تغلل الخسائر الضريبية غير المستحقة والمبالغ الدائنة. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة كأصل بالقدر الذي لا يكون من المحتمل معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

يتم مقاصة الممتلكات والالتزامات الضريبية المؤجلة نظراً لوجود حق قانوني ملزم للتعويض عن هذه الموجودات في لطنة عمان.

(4.8) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إجمالي المبالغ المدفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة تتضمن أتعاب حضور اجتماعات ومكافآت ومصروفات وهي تتفق مع وفي حدود متطلبات قانون الشركات التجارية وإرشادات الهيئة العامة لسوق المال والنظام الأـ في للشركة.

(4.9) تقارير القطاعات

نتائج القطاعات التي تقدم إلى الرئيس التنفيذي تتضمن الإيرادات التي تنسب مباشرة لكل قطاع. البنود التي لا تنسب مباشرة إلى القطاعات تشمل بشكل رئيسي الأصول والالتزامات والمصاريف وأصول والالتزامات الضريبة.

(4.10) ممتلكات وآلات ومعدات

[1] الإثبات والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإـ تهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكاليف المصروفات المرتبطة بصفة مباشرة باقتناء الأصل. تتضمن التكلفة أية تكلفة أخرى ترتبط مباشرة بوضع الأصل في حالة عمل لغرض بـ استخدام المنشود وكذلك تكاليف فك وإزالة البنود وإعادة الموقع الذي كانت توجد به الأصول إلى حالته. عندما تكون هناك مشاركة في التكاليف مع أطراف أخرى، يتم فقط إثبات حصة التكلفة التي تتحملها الشركة بخصوص هذه الأصول. عندما يكون لأجزاء من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة يتم إثباتها كبنود منفصلة (مكونات رئيسية) ضمن الممتلكات والآلات والمعدات.

[2] المصروفات اللاحقة

تثبت تكلفة إحلال جزء من بند الممتلكات والآلات والمعدات ضمن القيمة الدفترية للبند لو كان من المحتمل أن يتدفق من هذا الجزء منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفته بصورة موثوق بها. تثبت تكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والآلات والمعدات في قائمة الدخل الشامل. لا يحسب الإـ تهلاك على الأرض والأعمال الرـ مالية تحت التنفيذ. يحسب الإـ تهلاك في قائمة الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والآلات والمعدات على النحو التالي:

السنوات

20-7

12-7

7-3

3

مباني وطرق

آلات ومعدات

يارات

أثاث وتركيبات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للممتلكات وتعديلها إذا لزم الأمر في نهاية كل فترة بـ نوية. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للإـ ترداد المقدرة، يتم تخفيضه مباشرة إلى قيمته القابلة للإـ ترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن بـ تباعد الممتلكات والآلات والمعدات بمقارنة العائدات مع القيم الدفترية وتؤخذ في الاعتبار عند تحديد أرباح التشغيل.

يتم إدراج الأعمال الرـ مالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أية خسائر انخفاض في القيمة معترف بها ولا يتم بـ تهلاكها حتى يتم تحويلها إلى واحدة من فئات الأصول والتي تحدث عندما يكون الأصل جاهزاً للإـ تخدام.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة ولا تستهلك حتى يتم نقلها إلى واحدة من فئات الأصول، والذي يحدث عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام.

(4.11) المخزون

يتم تقييم المخزونات التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي السعر المقدر للبيع في إطار النشاط الاعتيادي للشركة ناقصاً التكلفة المقدرة لإكمال العمل ومصروفات البيع. تتضمن التكلفة سعر الشراء بالإضافة إلى المصروفات المباشرة اللازمة للوصول المخزون إلى مكانه وحالته الحاليين. يستند تحديد التكلفة على طريقة المعدل المرجح.

(4.12) ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى (طبق في 2017 فقط)

يتم إثبات الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلي ناقصاً مخصص أي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم إجراء تقدير للديون التي انخفضت قيمتها عندما يصبح تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل. يتم شطب الديون المعدومة عند تكبدها.

(4.13) نقد وما في حكم النقد

لغرض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق ولدى البنوك والتي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، بعد خصم السحب على المكشوف، إن وجد.

(4.14) انخفاض قيمة الأصول المالية

يعتبر أن الأصل المالي قد انخفضت قيمته في حالة وجود دليل موضوعي يشير إلى أن واحداً أو أكثر من الأحداث ذي تأثير إيجابي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل.

تحتسب خسارة الانخفاض في قيمة الأصل المالي الذي جرى قياسه بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يجرى اختبار لانخفاض القيمة على الأصول المالية الهامة كل على حدة. يجري تقييم للأصول المالية الأخرى بصورة إجمالية في المجموعات التي تتشارك في مخاطر ائتمان متماثلة. يتم إثبات جميع خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الشامل.

يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في الحالة التي يمكن أن يعزى فيها الرد بصورة موضوعية إلى حدث وقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي تُقاس بالتكلفة المطفأة يتم إثبات الرد مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

(4.15) انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في قيمتها. في حالة وجود أي مؤشر على انخفاض القيمة يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته في الاستخدام وقيمه العادلة ناقصاً تكاليف البيع. عند تقدير القيمة في الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية بالاستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بذلك الأصل.

يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة التي أثبتت في فترات سابقة في تاريخ كل تقرير لمعرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات على نقص أو انعدام خسارة الانخفاض في القيمة. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة في حالة وجود تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي قد يكون من الممكن تحديدها بالصافي بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء في حالة عدم إثبات خسارة انخفاض في القيمة.

(4.16) المخصصات

يتم إثبات المخصص في قائمة المركز المالي عندما يكون لدى الشركة التزام قانوني أو ☐ تدلالي نتيجة لحدث ☐ باق ومن المحتمل أن يُطلب تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد الالتزام. يستند قياس الالتزامات على المتطلبات القانونية الحالية والتقنيات المتوفرة. يتم خصم المخصصات فقط عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً.

(4.17) ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى

يتم إثبات الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى الخاصة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل عن البضائع أو الخدمات التي تم الحصول عليها، ☐ واء تم إصدار فاتورة بشأنها من قبل المورد أو لا ويتم إدراجها بالتكلفة المضافة.

(4.18) أرصدة العقود**أصول العقد**

أصول العقد هي حق النظر في مقابل السلع أو الخدمات المنقولة إلى العميل. إذا قامت الشركة بنقل بضائع أو خدمات إلى عميل قبل أن يقوم العميل بدفعه أو قبل ☐ تحقق السداد ، يتم التعرف على أصل العقد للاعتبار المكتسب الذي يكون مشروطاً.

تكاليف العقد

تكاليف العقد هي التكلفة المتكبدة لتنفيذ العقد ، ويجب إطفاء الأصول ذات الصلة على ☐ اس منتظم بما يتماشى مع نقل الشركة للسلع أو الخدمات ذات الصلة إلى العميل ما لم تكن هناك مؤشرات على انخفاض القيمة بناءً على تقدير الإدارة ☐ ترداد تكاليف العقد.

مطلوبات العقود

إن التزام العقد هو الالتزام بنقل البضائع أو الخدمات إلى عميل ☐ تلمت الشركة مقابله (أو مبلغ ☐ تحقق يستحق) من العميل. إذا قام العميل بدفع المقابل قبل أن تقوم الشركة بتحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل ، يتم إثبات التزام العقد عند السداد أو إذا كان الدفع مستحقاً (أيهما ☐ بق) يتم إثبات التزامات العقود كإيراد عندما تقوم الشركة بتنفيذ العقد.

5 إيرادات أخرى

2018	2017
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
294	424
235	120
529	544

تعويض تكاليف القوى العاملة
إيرادات أخرى

6 مصروفات تشغيل ومصروفات إدارية

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
5,588	5,295	مصروفات النقل
4,908	5,267	تكاليف الموظفين (إيضاح 7)
3,760	3,892	□ تهلاك (إيضاح 8)
2,161	2,886	مصروفات تشغيل محطات الوقود
1,722	1,950	□ وم ترخيص*
1,791	1,775	مصروفات صيانة
1,083	1,536	أتعاب فنية
176	308	مصروفات قانونية و□ تشاورية
258	236	مصروفات تسويق
200	200	مكافآت وبدل حضور اجتماعات ومصروفات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 20)
202	261	مصروفات إيجار وخدمات
83	229	□ وم وضرائب بلدية
50	225	□ وم بنكية
-	150	بدل مخزون بطيء الحركة
44	49	مصروفات المسؤولية الاجتماعية
-	10	إطفاء
1,834	(210)	□ تراجع مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة (إيضاح 10)
95	488	أخرى
<u>23,955</u>	<u>24,547</u>	

* □ وم ترخيص

ابتداءً من 1 يناير 2009 يتم تسديد □ وم ترخيص إلى وزارة التجارة والصناعة بواقع 4 بيسات لكل ريال عُـماني من إيرادات بيع الوقود.

7 تكاليف الموظفين

تشتمل تكاليف الموظفين الواردة ضمن مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية (إيضاح 6) على ما يلي:

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
4,540	4,874	رواتب وأجور ومزايا أخرى
291	323	المساهمة في خطة مساهمات التقاعد المحددة
77	70	مكافآت نهاية الخدمة – المصروف المحمل للسنة (إيضاح 14)
<u>4,908</u>	<u>5,267</u>	

8 ممتلكات وآلات ومعدات

المجموع	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	أثاث و تراكيبات	سيارات	آلات ومعدات	مباني وطرق	أرض	
ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	ألف ر.ع	
							التكلفة
62,672	5,406	1,261	3,296	22,166	27,666	877	في 1 يناير 2018
4,718	3,382	8	907	151	270	-	إضافات
-	(6,105)	-	-	1,589	4,516	-	تحويلات
(95)	-	-	(84)	(11)	-	-	استيعادات
65,295	2,683	1,269	4,119	23,895	32,452	877	في 31 ديسمبر 2018
							الاستهلاك
29,504	-	1,245	2,081	14,840	11,388	-	في 1 يناير 2018
3,892	-	9	453	1,913	1,517	-	استهلاك السنة
(86)	-	-	(76)	(10)	-	-	استيعادات
33,310	-	1,254	2,458	16,743	12,855	-	في 31 ديسمبر 2018
31,985	2,683	15	1,661	7,152	19,597	877	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2018
							التكلفة
56,146	3,105	1,251	3,342	20,968	27,039	441	في 1 يناير 2017
6,877	5,781	10	417	233	-	436	إضافات
(316)	(3,480)	-	-	1,415	1,749	-	تحويلات
(1,732)	-	-	(234)	(376)	(1,122)	-	إعادة تصنيف
(303)	-	-	(229)	(74)	-	-	تبعادات
60,672	5,406	1,261	3,296	22,166	27,666	877	في 31 ديسمبر 2016
							الاستهلاك
26,829	-	1,242	2,204	13,031	10,352	-	في 1 يناير 2016
3,760	-	3	340	2,097	1,320	-	إستهلاك السنة
(785)	-	-	(234)	(217)	(334)	-	إعادة تصنيف
(300)	-	-	(229)	(71)	-	-	تبعادات
29,504	-	1,245	2,081	14,840	11,338	-	في 31 ديسمبر 2016
31,168	5,406	16	1,215	7,326	16,328	877	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2016

8 ممتلكات وآلات ومعدات (تابع)

(1) تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات بعض الأصول الكائنة في مستودع ميناء الفحل بقيمة دفترية قدرها 451,533 ريال عماني (2017- 609,000 ريال عماني). يتم الاحتفاظ بهذه الأصول بصورة تضامنية مع شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع.ع). تم إنشاء مباني الشركة بالمستودع في ميناء الفحل على أرض مستأجرة من وزارة النفط والغاز حتى 31 أكتوبر 2019 ولا يمكن بيعها بدون الموافقة المشتركة من جانب الشركة وشركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع.ع).

(2) تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات أصول محطات تعبئة الوقود بقيمة دفترية قدرها 24.3 مليون ريال عماني (2017- 21.2 مليون ريال عماني). تم إنشاء هذه الأصول وتشغيلها على مواقع محطات تعبئة الوقود المستأجرة لفترات لا تتجاوز 25 سنة. عقود الإيجار الخاصة بالمواقع التي تديرها الشركة تم الاتفاق بشأنها لفترات تتراوح بين خمس إلى سبع سنوات. في بعض الحالات التي تم فيها المشاركة في تكلفة أصول محطات تعبئة الوقود بين الشركة ومالكي المواقع، تقوم الشركة بإدراج التكلفة التي تتحملها فقط ضمن الممتلكات والآلات والمعدات. ويرد في الملاحظة 24 أدناه بيان التزامات الحد الأدنى المستقبلي للإيجار بموجب عقود إيجار تشغيل غير قابلة للإلغاء.

9 المخزون

2017	2018	
الف ريال عماني	الف ريال عماني	
2,942	2,953	منتجات نفطية
-	(150)	ناقصاً: بدل مخزون بطيء الحركة
2,942	2,803	
935	876	المخازن العامة والمواد الإستهلاكية
3,877	3,679	

10 ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى

2017	2018	
الف ريال عماني	الف ريال عماني	
68,768	66,688	ذمم تجارية مدينة
(3,178)	(7,087)	ناقصاً: بدل انخفاض القيمة
65,590	59,601	ذمم تجارية مدينة بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة
550	485	مدفوعات مقدما
281	135	إيرادات مستحقة
78	108	مدينو الموظفين
79	19	مبالغ مستحقة من اطراف ذات علاقة (إيضاح 20)
1,630	975	ذمم مدينة أخرى
68,208	61,323	

حركة مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة كانت كالتالي:

2017	2018	
الف ريال عماني	الف ريال عماني	
2,763	3,178	في 1 يناير
-	4,119	تعديل إنتقالي معيار التقرير المالي الدولي 9
1,834	(210)	(عكس)/وم السنة (إيضاح 6)
(1,419)	-	المبالغ الملغاة
3,178	7,087	في 31 ديسمبر

في 31 ديسمبر، كانت أعمار الذمم التجارية المدينة التي لم تخفض قيمتها كالتالي:

مبالغ متأخرة عن تاريخ استحقاق الدفع ولكن لم تخفض قيمتها

المجموع	مبالغ غير مستحقة الدفع ولم تخفض قيمتها	أقل من 30 يوم	من 30 إلى 60 يوم	من 60 إلى 90 يوم	أكثر من 90 يوم	معدل الخسارة المرجح إجمالي المحمل خسائر الائتمان المتوقعة
الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	معدل الخسارة المرجح إجمالي المحمل خسائر الائتمان المتوقعة
%11	%0.9	%1.5	%2.1	%4.2	%50.7	
66,688	24,621	16,444	8,900	4,431	12,292	
(7,087)	(231)	(245)	(189)	(187)	(6,235)	
59,601	24,898	16,201	8,708	4,237	5,557	2018

مبالغ متأخرة عن تاريخ تحقق الدفع ولكن لم تخفض قيمتها

المجموع	مبالغ غير مستحقة الدفع ولم تخفض قيمتها	أقل من 30 يوم	من 30 إلى 60 يوم	من 60 إلى 90 يوم	أكثر من 90 يوم	
الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	الف ر ع	
65,590	26,099	19,297	10,538	4,183	5,473	2017

وفقاً للخبرة السابقة، يتوقع أن يتم تحصيل الذمم المدينة التي لم تخفض قيمتها بالكامل. لا تحصل الشركة على ضمانات على كل الذمم المدينة وبالتالي فإن معظمها هو غير مضمون.

11 أرصدة العقود

2018 الف ريال عماني	2017 الف ريال عماني	
638	-	أصول العقود
325	-	تكاليف العقود
963	-	

يتم الاعتراف بموجودات العقود مبدئياً بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء حيث أن تلام المقابل مشروط بإنجاز التزام الأداء بنجاح. عند إتمام الالتزام وقبول العميل، يتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها كأصول عقود إلى ذمم تجارية مدينة. اعتباراً من 1 يناير 2018، قامت الشركة بالتعرف على أصول العقد وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 15 كجزء من عملية النقل. وتنادى إلى تقييم الإدارة، تم شطب مبلغ 311 ألف ريال عماني خلال السنة وأدرج تحت بند المصروفات التشغيلية والإدارية (الملاحظة 6).

يتم إثبات تكلفة العقد وفقاً للمعيار رقم 15 من معايير التقارير المالية الدولية ويتم إطفاءها وفقاً للشروط المحددة بموجب العقد.

قامت الشركة بتطبيق نهج بأثر رجعي معدل لأرصدة العقد ما في 1 يناير 2018. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3.1 لتفاصيل أثر التحول.

12 النقد وما في حكم النقد**(أ) النقد و أرصدة البنوك**

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني
30,612 14	34,370 13
<u>30,626</u>	<u>34,401</u>

أرصدة نقدية لدى البنوك
أرصدة نقدية بالصندوق

يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية بالريال العُماني لدى بنوك تجارية محلية. تحقق الأرصدة في بعض الحسابات البنكية فائدة بـ عار تجارية. تعتقد الإدارة أن خسائر الائتمان المتوقعة على الرصيد المصرفي غير جوهرية على مستوى البيان المالي ككل.

(ب) قروض قصيرة الأجل

يتم الحصول على القروض قصيرة الأجل من خلال البنوك التجارية المحلية بـ عار تجارية ولها □ تحقاقات شهر واحد. يحمل القرض فائدة بـ عار تتراوح بين 2.5% إلى 3.5%.

13 ضريبة الدخل**(أ) المثبت في بيان الدخل الشامل**

مكونات الضريبة

الضريبة الحالية:

2017 ألف ريال عماني	2018 ألف ريال عماني
1 151 -	1,004 (103)
<u>1 151</u>	<u>901</u>
(313)	(285)
<u>(313)</u>	<u>(285)</u>
<u>838</u>	<u>616</u>

مصروف ضريبة السنة الحالية
مصروف الضريبة للسنة السابقة

أصول ضريبية مؤجلة:

السنة الحالية

تخضع الشركة لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسلطنة عمان بمعدل الضريبة المطبق بنسبة 15% (2017: 15%) من الدخل الخاضع للضريبة. لغرض تحديد مصروف الضريبة للسنة، تم تعديل الأرباح المحاسبية لأغراض الضريبة.

الفرق بين المعدلات الضريبية المطبقة 15% ومعدل الضريبة الفعلي 17.41% (2017: 19.69%) ينشأ بسبب الأثر الضريبي للدخل الذي لا يعتبر خاضعاً للضريبة والمصروفات التي لا تعتبر قابلة للخصم. وتعتمد التسويات على الفهم الحالي للقوانين واللوائح والممارسات الضريبية القائمة.

(ب) تسوية مصروف ضريبة الدخل ومعدل الضريبة السائد

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
7,680	5,764	الدخل الخاضع للضريبة
1,151	1,004	مصروف ضريبة الدخل طبقا للمعدلات المطبقة
-	(103)	مصروف الضريبة للسنة السابقة / دخل
(313)	(285)	أصول ضريبية مؤجلة
<u>838</u>	<u>616</u>	

(ج) الموقف الحالي للتقدير الضريبي

لم تنته الأمانة العامة للضرائب بوزارة المالية من إجراء التقديرات الضريبية للشركة عن السنوات من 2013 إلى 2018 ترى إدارة الشركة أن مبالغ الضرائب الإضافية، إن وجدت، التي يمكن أن تكون مستحقة الدفع عند الانتهاء من إجراء التقديرات الضريبية لتلك السنوات التي لم يتم الانتهاء من إجراء التقديرات عليها لن تكون ذات تأثير جوهري على المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018.

(د) الضريبة المؤجلة

تتكون الضريبة المؤجلة من الفروقات المؤقتة الآتية:

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
477	523	مخصصات وتكاليف أخرى
461	700	ممتلكات وآلات ومعدات
<u>938</u>	<u>1,223</u>	

14 منافع نهاية الخدمة للموظفين

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
227	290	في 1 يناير
77	70	المحمل للسنة
(14)	(19)	مدفوعات خلال السنة
<u>290</u>	<u>341</u>	في 31 ديسمبر

15 رأس المال

يتكون رأس مال الشركة المصرح به من 85 مليون □ هم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد (31 ديسمبر 2017: 85 مليون □ هم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد)
في 31 ديسمبر 2018 يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من 69 مليون □ هم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد (31 ديسمبر 2017: 69 مليون □ هم بقيمة 0.100 ريال عماني للسهم الواحد).
فيما يلي المساهمون الذين يملكون نسبة 10% أو أكثر من رأس مال الشركة في 31 ديسمبر:

2017	2018	
عدد الأسهم %	عدد الأسهم %	
12.8% 8,895,910	12.8% 8,895,910	صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية
40% 27,600,000	40% 27,600,000	شركة آيه بي إس لزيت التشحيم

16 الاحتياطي القانوني

تتطلب المادة 106 من قانون الشركات التجارية لعام 1974 تحويل نسبة 10% من صافي أرباح الشركة إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يبلغ ذلك الاحتياطي ثلث رأـمال الشركة المصدر على الأقل. لذلك ، قررت الشركة عدم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني (2017: لا شيء).

خلال السنة لم يتم تحويل أية مبالغ إلى الاحتياطي القانوني حيث يشكل الاحتياطي الآن ثلث رأـمال الشركة المصدر (2017: لا شيء).

17 الاحتياطي الخاص

قامت الشركة بتكوين الاحتياطي الخاص لتغطية أية خسائر قد تنشأ من أحداث غير متوقعة.

18 ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
37,792	38,692	ذمم تجارية دائنة
5850	4,497	مصروفات مستحقة
940	1,302	مدفوعات مقدما من الزبائن
134	148	مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 19)
1,012	1,281	ذمم دائنة أخرى
<u>45,728</u>	<u>45,920</u>	

19 توزيعات أرباح

تم خلال السنة الإعلان ودفع توزيعات أرباح بواقع 0.065 ريال عماني لكل سهم متعلقة بعام 2017 بمقدار 4.485 مليون ريال عماني. (2017-تم الإعلان ودفع توزيعات أرباح بواقع 0.100 ريال عماني لكل سهم بمقدار 6.9 مليون ريال عماني متعلقة بعام 2016).

اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع 0.070 ريال عماني لكل سهم تبلغ 4.830 مليون ريال عماني عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وهو ما يخضع لموافقة المساهمين عند انعقاد الجمعية العامة السنوية التي تعقد في 17 مارس 2019.

20 معاملات مع أطراف ذات علاقة

دخلت الشركة في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء رئيسيين في إدارة الشركة. يعتبر مجلس الإدارة أن هذه المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم بشروط تجارية عادية وهي كما يلي:

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
200	200	المصروفات
2	24	مكافآت وبدل حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 6)
		دفع عقد إيجار تشغيلي لمحطة وقود مملوكة من أحد أعضاء مجلس الإدارة
<u>202</u>	<u>224</u>	

في 31 ديسمبر 2018 لم تكن هناك معاملات مع المساهمين الذين يملكون نسبة 10% أو أكثر من أسهم الشركة (مقابل لا شيء عام 2017).

يتم الإفصاح عن المبالغ المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة في الإيضاحين 10.

الأرصدة غير المدفوعة في نهاية السنة تنشأ ضمن إطار الأعمال العادية. لم تقم الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بتسجيل أي انخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (2017-لا شيء).

تكاليف الموظفين الرئيسيين في الإدارة

تكاليف الأعضاء التنفيذيين والموظفين الرئيسيين خلال السنة كانت كما يلي:

2017	2018	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
520	477	مزايا قصيرة الأجل
35	44	معاشات تقاعد ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>555</u>	<u>521</u>	

21 الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

إن أنشطة الشركة تتعرض لمختلف المخاطر المالية بما فيها آثار التغيرات في مخاطر السوق (متضمنة مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر الإجمالية للشركة على عدم القدرة على التنبؤ بالأوقاف المالية ويسعى لتقليل الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

تتم إدارة المخاطر من قبل الإدارة وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة (المجلس). ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء إطار إدارة المخاطر للشركة والإشراف عليه. وحمل مجلس الإدارة لجنة التدقيق مسؤولية تطوير ومراقبة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للشركة والالتزام بها. تتم مراجعة هذه السياسات والأنظمة بانتظام للتأكد من أنها تعكس التغيرات في حالة السوق وأنشطة الشركة. تهدف الشركة، من خلال برنامج تعريف وتدريب الموظفين، لوضع بيئة رقابة منضبطة وبناءة حيث يفهم كل موظف دوره وواجباته.

(1) مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر صرف العملة الأجنبية عندما تتغير قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية. الشركة مستقلة بشكل كبير عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية حيث أن تعاملاتها بالعملة الأجنبية تتم بالدولار الأمريكي أو عملات مرتبطة به. بما أن الريال العماني مرتبط بالدولار الأمريكي، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد لتقلبات معدلات صرف العملة تأثير جوهري على الربح.

(ب) مخاطر معدل الفائدة

تنشأ مخاطر معدل الفائدة للشركة من القروض البنكية والودائع البنكية. تحلل الشركة تعرضها لمعدلات الفائدة بانتظام وتعيد تقييم مصادر الاقتراض وتعيد التفاوض بشأن معدلات الفائدة بشروط في مصلحة الشركة. تحد الشركة من مخاطر معدل الفائدة على الودائع البنكية عن طريق مراقبة تغيرات معدلات الفائدة.

قامت الإدارة بتقدير الأثر على أرباح العام بسبب الارتفاع أو الانخفاض في معدلات الفائدة على أنه غير جوهري.

(ج) مخاطر الائحةار

كما في 31 ديسمبر 2018، لا تتعرض الشركة لمخاطر الائحةار فيما يتعلق بأوراق مالية بحقوق الملكية أو البضائع، حيث أنها لا تحتفظ بمثل هذه الأدوات المالية.

(2) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حالة عدم تمكن أحد العملاء أو الطرف المقابل للأداة المالية من الوفاء بالتزامه التعاقدية وتنشأ بشكل رئيسي من النقد وما يماثل النقد ومخاطر الائتمان للعملاء. لدى الشركة سياسة ائتمانية يتم بموجبها رصد التعرض للمخاطر على نحو مستمر. يتم إجراء تقييمات للائتمان لكل العملاء الذين يطلبون التعامل بالائتمان بمبلغ يتجاوز حدوداً معينة. تشترط الشركة الحصول على ضمانات مصرفية عند التعامل مع العملاء الذين يمثلون مخاطر عالية. لا تطلب الشركة أية ضمانات بالنسبة لكل الأصول المالية الأخرى.

تنشأ التركيزات بمخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها نفس الصفات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متشابه في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو ظروف أخرى. تشير التركيزات بمخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية في أداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو موقع جغرافي معين.

لدى الشركة تركيزات كبيرة من مخاطر الائتمان مع القطاع الحكومي في 31 ديسمبر 2018، شكلت المؤسسات الحكومية في عمان 24% (2017 - 24%) من الحسابات التجارية المستحقة القبض. في 31 ديسمبر 2018، لم يكن هناك تركيز كبير آخر لمخاطر الائتمان.

تنشأ مخاطر الائتمان على الموجودات المالية الأخرى، بما في ذلك النقد والنقد المعادل من مخاطر تقصير الطرف المقابل، مع الحد الأقصى للتعرض المسجل للقيمة الدفترية لهذه الرصدة.

يتم إيداع النقد والأرصدة لدى البنوك لدى مؤسسات مالية مرموقة في لطنة عمان.

كان التعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ التقرير كما يلي:

2017 الف ريال عماني	2018 الف ريال عماني	
65,590	59,601	الذمم المدينة التجارية
30,612	34,370	ارصدة لدى البنك
71	48	مدفوعات مقدما إلى الموردين
29	19	مستحق من اطراف ذات علاقة
2,518	1,655	أرصدة مدينة أخرى
<u>98,820</u>	<u>95,693</u>	

كانت أعمار الذمم المدينة التجارية وخسائر انخفاض القيمة ذات العلاقة بتاريخ التقرير كما يلي:

2017	2018	
الإجمالي الف ريال عماني	الإجمالي الف ريال عماني	الانخفاض في القيمة الف ريال عماني
41	60,157	541
158	2,258	1,116
2,979	6,353	5,430
<u>3,178</u>	<u>68,768</u>	<u>7,087</u>
		<u>66,688</u>

لم يفت موعد التحققها

فات موعد التحققها من

120 يوم إلى

أكثر من

تم اعتبار أرصدة الذمم المدينة التجارية للشركة بمبلغ 7,087 ألف ريال عماني كمخصص انخفاض في القيمة (31 ديسمبر 2017: 3,178 ألف ريال عماني). يتم تقييم مخصص انخفاض القيمة بناءً على نموذج "خ" أثر الائتمان المتوقعة" بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. تم تقييم مخصص انخفاض القيمة لأرقام المقارنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 ، أساس القياس الذي يطبق نموذج "الخ" ارة المبدأة"

إن التعرض لمخاطر الائتمان للمدينين التجاريين للشركة يتم الإفصاح عنه في إيضاح 10.

(3) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد تحقيقها. يتمثل منهج الشركة لإدارة السيولة في ضمان حصولها على يولة كافية – قدر الإمكان – للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد تحقيقها واء وفقاً لشروط عادية أو مشددة، دون تكبد خسارة غير مقبولة أو مخاطر إاءة معة الشركة.

وبالمثل، فإن الشركة تضمن حصولها على نقد كاف عند الطلب للوفاء بمصاريف التشغيل المحتملة، متضمنة خدمة الالتزامات المالية بإثناء التأثير المحتمل للظروف القاهرة التي لا يمكن توقعها إلى حد معقول مثل: الكوارث الطبيعية.

يوضح الجدول التالي فترات تحقيق الالتزامات المالية بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخصصة:

أكثر من سنة	6-12 أشهر	6 أشهر أو أقل	القيمة الدفترية	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
-	-	40,240	40,240	قروض بنكية
-	-	38,692	38,692	دائيات تجارية
-	-	6,966	6,966	مستحقات ودائيات أخرى
-	-	85,898	85,898	

31 ديسمبر 2018

أكثر من سنة	6-12 أشهر	6 أشهر أو أقل	القيمة الدفترية	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
-	-	38,147	38,147	قروض بنكية
-	-	37,792	37,792	دائيات تجارية
-	14	7,697	7,711	مستحقات ودائيات أخرى
-	14	83,636	83,650	

31 ديسمبر 2017

22 صافي الأصول للسهم

يستند احتساب صافي الأصول للسهم بتقسيم حقوق مساهمي الشركة في نهاية السنة على عدد الأسهم القائمة كالتالي:

2017	2018	
49,525	46,107	حقوق المساهمين (ألف ريال عماني)
69,000	69,000	عدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (ألف سهم) (إيضاح 14)
0.718	0.668	صافي الأصول للسهم (ريال عماني)

23 العائد الأساسي والمخفف للسهم
يتم احتساب العائد الأساسي والمخفف للسهم بقسمة صافي الربح عن السنة على المتوَقَّط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2017	2018	
5,012	5,149	ربح السنة (ألف ريال عُـماني)
69,000	69,000	المتوَقَّط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
0.073	0.074	العائد على السهم – الأساسي والمخفف (ريال عُـماني)

بما أن الشركة ليس لديها أدوات مخفضة ، فإن العائد الأساسي للسهم الواحد والربح المخفف للسهم متساويان.

24 التزامات رأسمالية

(1) إن دعوى مدنية متصلة بالقضية الجنائية السابقة والتي بدأت في ديسمبر 2015 ضد العضو المنتدب السابق ومدير التسويق السابق للشركة، قد تم رفعها من قبل أحد الأطراف. تم رفض القضية من قبل المحكمتين الابتدائية والإعـتـنـاف، وقد رفعت إلى المحكمة العليا. بناءً على المشورة القانونية الخارجية، يرى مجلس الإدارة بأنه ليس على الشركة أية مسؤولية قانونية مقابل هاتين القضيتين وفقاً لذلك، لم يتم تكوين أي مخصص مقابل هذا الادعاء في البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2018.

(2) خلال عام 2017، تلقت الشركة مطالبات من مورد الوقود الرئيسي في لطنة عمان فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الفرق بين سعر الديزل المحلي والدولي المستحقة الدفع فيما يتعلق بالوقود الذي تم توفيره في السنوات السابقة لأحد عملائنا بمبلغ 820 ألف ر.ع وفقاً للإخطار الوارد من وزارة المالية من قبل مورد الوقود. اعترضت الشركة على المطالبة واعتبرت أن البيع كان بيعاً محلياً للوقود بناءً على الإخطار المستلم من وزارة النفط والغاز في هذا الصدد وليس بيعاً دولياً، كما تدعي الشركة الموردة للوقود.

(ب) المبالغ التي يتم خصمها من قبل الشركة في السنوات السابقة من فواتير مورد الوقود، والتي تبلغ 846 ألف ر.ع. ويتعلق هذا الخصم بتعويض مصاريف نقل الديزل والذي لم يدفع للشركة في السنوات السابقة من قبل المورد الرئيسي للوقود. وتعتقد الشركة أنها مؤهلة للحصول على تعويض النقل خلال هذه الفترة.

كما طالب مورد الوقود بسداد مبلغ يقدر بـ 483 ألف ريال عُـماني كفوائد لعدم تسوية المطالبات المذكورة أعلاه.

بناءً على مراجعة الوثائق والسجلات الداخلية المتاحة وبناءً على المناقشة مع المستشار القانوني الداخلي، يعتقد مجلس الإدارة أنه لن تنشأ أية التزامات على الشركة وبالتالي لم يتم تكوين مخصص فيما يتعلق بالمبالغ أعلاه في هذه البيانات المالية.

(3) لقد أصدرت الشركة بعض الضمانات والالتزامات ضمن إياق أعمالها العادية كالتالي:

2017	2018	
الف ر ع	الف ر ع	
10,850	11,642	ضمانات بنكية وخطابات اعتماد
2,766	800	التزامات رأسمالية
13,616	12,442	

24 التزامات رأسمالية (تابع)

عقود الإيجار التشغيلية

دخلت الشركة في عقود تأجير طويلة الأجل غير قابلة للإلغاء. وبموجب شروط هذه الإيجارات ، يكون الحد الأدنى المستحق للإيجار المستحق الدفع كما في 31 ديسمبر 2018 كما يلي:

2017 الف ر ع	2018 الف ر ع	
549	1,103	الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية:
1,611	2,549	في موعد لا يتجاوز عام واحد
1,903	2,068	في وقت لاحق من □ نة واحدة وفي موعد لا يتجاوز خمس □ نوات
		أكثر من خمس □ نوات
4,063	5,720	

25 تقارير القطاعات

وحدات العمل التجاري التي تنشأ منها إيرادات القطاعات

المعلومات المقدمة للرئيس التنفيذي في الشركة من أجل تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع تكون مركزة على نوعية وحدات العمل التجاري. الفئات الرئيسية لوحدات العمل التجاري هي مبيعات التجزئة والمبيعات التجارية والمبيعات الأخرى. المبيعات الأخرى تتضمن مبيعات وقود الطائرات والزيوت.

المعلومات المتعلقة بقطاعات الشركة هي كالتالي:

إيرادات القطاع		
2017 ألف ريال عُـماني	2018 ألف ريال عُـماني	
238,135	277,766	مبيعات التجزئة
143,545	144,558	مبيعات تجارية
49,243	65,592	مبيعات أخرى
430,923	487,916	

الإيرادات التي وردت أعلاه تمثل إيرادات نتجت من عملاء خارجيين. لم تكن هناك أي مبيعات متبادلة بين القطاعات خلال السنة (2017: لا يوجد).

إن تصنيف الإيرادات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ يتماشى مع القطاعات التي تم الإفصاح عنها أعلاه ويتم الاعتراف بإيرادات جميع هذه القطاعات في الوقت المحدد.

تنشأ إيرادات التشغيل للشركة بشكل □□□□ من تسويق وتوزيع المنتجات النفطية في □□ لطنة عُـمان.

26 القيمة العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الممتلكات والالتزامات المالية.

تشتمل الممتلكات المالية على النقدية في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والحسابات المدينة. تشتمل الالتزامات المالية على الحسابات الدائنة. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة والذمم الدائنة الأخرى وقرض قصير الأجل. إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية.

السيارات المحاسبة للأدوات المالية طبقت على البنود التالية:

2017 ريال عُـماني	2018 ريال عُـماني	الأصول
68,208	61,323	ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى
30,626	34,401	الأرصدة في البنوك
<u>98,834</u>	<u>95,724</u>	
45,218	45,286	الالتزامات
510	634	ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى
<u>45,728</u>	<u>45,920</u>	محتجزات مستحقة الدفع

27 المصادر الرئيسية للأمور غير المؤكدة

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبة الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة أن تمارس حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبة للشركة. تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تتعلق بالمستقبل. إن التقديرات المحاسبة الناتجة ، بحكم تعريفها ، نادراً ما تساوي النتائج الفعلية ذات الصلة.

يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتبند إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة تحت الظروف. إن المجالات التي تتطلب درجة أعلى من التقدير أو التعقيد ، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقدير مهمة للبيانات المالية مبينة أدناه.

انخفاض قيمة الذمم المدينة - السياسة المطبقة من 1 يناير 2018

في 1 يناير 2018 تبند معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 "الأدوات المالية" نموذج انخفاض القيمة المبداً في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" مع نموذج انخفاض القيمة الائتمانية المتوقعة (ECL). يتطلب نموذج الانخفاض في القيمة الجديدة معلومات نظرة مستقبلية ، والتي تبند إلى افتراضات الحرية المستقبلية للمحركات الاقتصادية المختلفة وكيف تؤثر هذه القوى على بعضها البعض كما يتطلب من الإدارة تحديد احتمالية التقصير في مختلف فئات المستحقات. احتمال التقصير يشكل مدخلا رئيسيا في قياس ECL ويستلزم اتخاذ قرارات كبيرة ؛ وهو تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين ، يتضمن حسابه بيانات تاريخية وافتراضات وتوقعات لظروف مستقبلية. في الدالة السابقة ، تم إجراء مراجعة انخفاض القيمة للذمم المدينة التجارية فقط بالنسبة للذمم المدينة التي تتضمن لها الإدارة دلالة على انخفاض القيمة. هذا ينطوي أيضا على حكم هام. وقد تم تحديده بالرجوع إلى تجربة التخلف عن السداد السابقة للطرف المقابل وتحليل الوضع المالي للطرف المقابل ، ولكن نموذج "الخسارة المتكبدة" تجاهل تماماً الظروف الحالية والمستقبلية المتوقعة. ونتيجة لذلك ، من المتوقع أنه في ظل نموذج الإنخفاض في القيمة الجديد ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية في وقت سابق.

انخفاض قيمة الذمم المدينة - تم تطبيق السياسة قبل 1 يناير 2018

يتم تقدير القيمة القابلة للتحويل للذمم التجارية المدينة عندما لا يكون تحصيل المبلغ بالآمل محتملاً. بالنسبة للمبالغ الهامة الفردية ، يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. أما بالنسبة للمبالغ غير الهامة بشكل فردي ، والتي فات موعد تحققها ، فيتم تقييمها بشكل جماعي ويتم تطبيق مخصص وفقاً لطول الفترة الزمنية المستحقة ، بناءً على معدلات الإيراد التاريخية.

في تاريخ التقرير المالي ، بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 66.7 مليون ريال عماني (2017: 68.8 مليون ريال عماني) ، وكان مخصص انخفاض قيمة المستحقات 7.1 مليون ريال عماني (2017: 3.2 مليون ريال عماني). يتم إثبات أي فرق بين المبالغ المحصلة فعلياً في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

تصنيف الأصول المالية - السيلفة المطبقة من 1 يناير 2018

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالأصول وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي فقط دفعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

انخفاض قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - السيلفة المطبقة من 1 يناير 2018

تستند مخصصات انخفاض القيمة للموجودات المالية على افتراضات حول مخاطر التخلف عن السداد ومعدالت الفقد المتوقعة. تستخدم الشركة أحكاماً في هذه الافتراضات وتحديد المدخلات في حساب الانخفاض ، بناءً على تاريخ الشركة السابق ، وظروف السوق الحالية بالإضافة إلى التقديرات المستقبلية في نهاية كل فترة تقرير.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات (طبق في 2017 و 2018)

تقوم إدارة الشركة بتحديد العمر الإنتاجي التقديري لممتلكاتها وآلاتها ومعداتنا من أجل احتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في عين الاعتبار الإهلاك التخدام المتوقع للأصل والاهتراء الفعلي. تقوم الإدارة نوباً بمراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي ويتم تعديل مصروف الإهلاك المستقبلي حيث تعتقد الإدارة بأن العمر الإنتاجي يختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة المخزون (طبق في 2017 و 2018)

يُدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن التكلفة قد لا تكون قابلة للإيراد، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي ويتم تخفيض المخزون إلى صافي القيمة المتوقع تحقيقها بنبدأ بنبدأ. يتم إثبات أية فروقات بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

في تاريخ بيان المركز المالي، بلغ إجمالي المخزون 3.8 مليون ريال عماني (2017- 3.9 مليون ريال عماني) وبلغت مخصصات المخزون القديم والملي 0.15 مليون ريال عماني (2017- لا شيء). يتم إثبات أية فروقات بين المبالغ الفعلية المحققة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل الشامل.

فرضية استمرار الشركة (طبق في 2017 و 2018)

لقد قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة وهي مقتنعة بأن الشركة لديها الموارد للإمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم تأكد جوهرية التي قد تلقي شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة. لذلك، فيستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية استمرار الشركة.

الضرائب (طبق في 2017 و 2018)

توجد أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي جلت بالفعل. تقوم الشركة بوضع مخصصات بناء على تقديرات معقولة للعواقب المحتملة على التقييمات الضريبية للشركة. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة في التقييمات الضريبية السابقة والتفسيرات المختلفة للأنظمة الضريبية من جانب الكيان الخاضع للضريبة والسلطة الضريبية المسؤولة.

28 إعادة تصنيف أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض المعلومات المقارنة لتتوافق مع العرض المعتمد في البيانات المالية للسنة الحالية. إن عمليات إعادة التصنيف هذه ليست جوهرية ولم تؤثر على صافي الربح أو حقوق المساهمين التي تم الإبلاغ عنها. أبقأ بالتناء اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعايير الدولية للتقارير المالية 15 ، كما هو موضح في الملاحظة 3.1 التي أثرت على الأرباح المحتجزة في 1 يناير 2018. وتتعلق عمليات إعادة التصنيف الأخرى بشكل في نقل بعض المبالغ من الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى ذمم مدينة أخرى بمبلغ 947 ألف ريال عماني.